العولمة والتحدي الثقافي

محمد بن نصر*

مقدمة

مسألة الهوية الثقافية ـ التي تعدّ من أقوى وسائل المناعة التي تحصّن بها المجتمع الإسلامي ضدّ الغزو الفكري والثقافي ـ تواجه اليوم تحدّياً كبيراً بعد بروز مفهوم العولمة واحتلاله موقعاً مهماً في الساحة الفكرية. ولذلك فإن الحاجة ملحّة لإعادة النظر في إثارة المسألة الثقافية واستمرار الهوية الحضارية للأمة، محاولين بذلك البحث عن أنجع الحلول وأقوم المسالك في مواجهة هذا التحدّي. نحتاج أولاً إلى التوقف عند مفهوم العولمة مصطلحاً وإشكالاً ومنهجاً، ونحتاج ثانيّاً إلى توضيح طبيعة هذا التحدي وأشكاله المستجدة، ونحتاج ثالثاً إلى تحديد المهام المطلوبة والوسائل والمناهج المسخّرة لذلك.

٢ـ العولة: المصطلح، والإشكال، والمنهج:

احتل موضوع العولمة ولا يزال موقعاً مهمّاً في الساحة الفكرية، فألّفت فيه كتب عديدة ونشرت حوله العديد من الدراسات وعقدت من أجله العديد من المؤتمرات والندوات الفكرية. الاطلاع على ما توفّر من هذه الأدبيات حول الموضوع المثار جعلنا نتوقف عند هذه الملاحظات:

١ـ غياب هذا الإشكال عند المفكرين المسلمين وخاصة المهتمين منهم بالدراسات الشرعية؛ ولعل الأمر يعود إلى عدم صياغة هذا الإشكال صياغة فقهية يبرز فيها

---

* دكتوراه في الفلسفة من جامعة نتتار بباريس ١٩٩٣، أستاذ مساعد بقسم أصول الدين ومقارنة الأديان بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، مدير تحرير مجلة **التجديد** بالجامعة نفسها.

المبحث الشرعي، ولذلك لم يكن من الممكن أن يهتم العلماء بهذا الموضوع على الرغم من أهميته القصوى في المسألة الثقافية.[١]

٢- أن الذين كتبوا في هذا الموضوع من المفكرين العرب وجدوا أنفسهم أمام ظاهرة وصفوها بالتعقيد وبالتحول المستمر وتعاملوا معها بوصفها ظاهرة تاريخية لا فائدة من التصدي لها، وإنما يجب معرفة سبل الانخراط فيها.[٢] وقد أدت هذه الدراسات إلى إضفاء نوعٍ من الهالة وإبداء شعور يتسم بالحيرة أمام هذه الظاهرة التاريخية الكاسحة التي وصفها صادق جلال العظم بأنّها "حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل الفكري"،[٣] وقال عنها السيد ياسين "مازلنا في مرحلة فهم ظاهرة العولمة واستكشاف القوانين الخفيَة التي تحكم مسيرتها والتي تسهم في الوقت الراهن في تشكيلها، وهي في الحقيقة ظاهرة غير مكتملة الملامح والقسمات، بل إنّنا نستطيع أن نقول إن العولمة عملية مستمّرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة".[٤] أما جورج طرابيشي فيقول: "العولمة هي الظاهرة التاريخيّة لنهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين مثلما كانت القوميّة في الاقتصاد وفي السياسة وفي الثقافة هي الظاهرة التاريخية لنهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين".[٥] وبوسعنا أن نواصل سرد مواقف المفكرين العرب إزاء هذه القضية، ولكن لا فائدة من ذلك، فالشعور العام الذي يحكم تلك المواقف هو الشعور بالعجز أمام هذه الظاهرة الكاسحة التي لا تسمح بأكثر من الانخراط فيها أو الاحتماء بالذّات والتمسك بالحصانة السلبية كما تشير إلى ذلك بعض المواقف العامّة التي عبّر عنها بعض المفكرين الإسلاميين. هذا الأمر يدعونا إلى التوقف عند هذا المفهوم بالتحليل،

---

١ تجدر الإشارة هنا إلى الدراسة التي قدمّها رئيس تحرير مجلة **الكلمة** حول الفكر الإسلامي وقضايا العولمة. انظر: العدد ٢٠، السنة الخامسة، صيف ٩٨/١٤١٩هـ.

٢ نستثني من هؤلاء د. محمد عابد الجابري الذي يدعو إلى مواجهة العولمة إلاّ أنّ هذه المواجهة لا تخرج في النهاية عن إطار التحصين السلبي. انظر: محمد عابد الجابري، "العولمة والهوية الثقافية"، ورقة قدّمت إلى ندوة **العرب والعولمة** التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت بتاريخ ١٨-٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وانظر أيضاً: أبو يعرب المرزوقي، "العولمة والكونية"، **التجديد**، العدد الرابع، السنة الثانية، ٩٨/١٤١٩هـ.

٣ صادق جلال العظم، **مجلة الطريق**، بيروت، السنة٥٦، العدد الرابع، يوليو/أغسطس ١٩٩٧.

٤ السيد ياسين، "في مفهوم العولمة"، **المستقبل العربي**، بيروت، العدد٢٢٨، فبراير/١٩٨٩٨.

٥ جورج طرابيشي، "أصل العولمة وفصلها"، **الحياة**، لندن، العدد١٢٤٤٩، الأحد٣٠/٠٣/١٩٩٧.

وليس هدفنا من ذلك التقليل من أهمية هذه المسألة، ولكن نريد فقط أن نضعها في إطارها المعرفي والتاريخي، ففهم المشكلة مقدمة ضرورية وأساسية لنقدها ومواجهتها.

لاشك أن هناك صعوبة في إيجاد ترجمة دقيقة لكلمة Globalization الإنجليزيّة في اللغة العربيّة بالرغم من أن مصطلح العولمة بدأ يفرض نفسه على الساحة الفكرية بقوة، ولعلّ ذلك من مظاهر العولمة نفسها، فيكفي أن يتم تداول هذا المفهوم في المنتديات الفكرية وعبر وسائل الإعلام حتى تكون هذه الترجمة مقبولة علمياً. وإذا انطلقنا من الكلمة العربية فإن المعنى الذي يتبادر إلى الذهن هو تعميم الشيء وتوسيع دائرة تأثيره ونفوذه ليشمل العالم كلّه. ولكن هذا التعميم لا يتم بشكل تلقائي، وإنّما عبر عمليات قسرية تضع الجميع في قالب واحد، فالمعنى المتضمن للعولمة هو القولبة والصفة المصدريّة لقولبة أو عولمة تعود إلى الوزن الصرفي "فوعل" الذي يحمل معنىً الإجبار والإكراه. فالمسألة أبعد من أن تكون ظاهرة تاريخيّة فوق إرادة البشر لأن المنادين بالعولمة يعلمون أن الواقع الإنساني واقع متعدد الثقافات ومتنوع الهويات، ولذلك ربطوا العولمة بالسوق العالميّة وربطوا الثقافة بالسوق، أي بالقدرة على ترويج ثقافة معيّنة وبالتالي الفشل وعدم القدرة على المنافسة مما يؤدّي بالضرورة إلى الانقراض. فالثقافة التي من حقها أن تبقى هي الثقافة القوية التي بإمكانها الاعتماد على تقنية عالية. البقاء للأقوى ذلك هو معيار الاصطفاء عندهم. استغلوا في ذلك التطور السريع الذي حصل في وسائل الإعلام والمكانة التي احتلتها الصورة الدعائية التي طغت على النشاط الإعلامي فعطلت ملكة التفكير النظري عند الفرد المشاهد وفتتت الحقيقة وأغرقت المُشاهِد في اللحظة الراهنة التي أصبحت مجرد لحظة للمتعة المادية المتحررة من كل القيم.

ولابدّ أيضاً من التفريق بين مفهوم العالمية ومفهوم العولمة، فالمفهوم الأول يحمل معنى يفيد الانفتاح ورغبة التعرف على الآخرين ليس بدافع النفي ولكن برغبة التفاعل والتكامل كما عبر عنه القرآن الكريم: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إنا جَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ الله أَتْقَاكُمْ﴾ (الحجرات:١٣). أما المفهوم الثاني فإنه يعني الاختراق الثقافي، ويعتمد هذا الاختراق على القوة الماديّة ويستهدف نواة

الثقافة المغايرة بهدف القضاء عليها نهائيا. وعليه فإن مواجهة الاختراق لا تكون بالاعتماد على استراتيجيّة الحصانة السلبية. وعلى أي حال فالانغلاق الثقافي أمر غير ممكن من الناحية العلميّة، وإنما يتم بالتحصين الإيجابي وذلك عن طريق البناء السليم للفرد. وذلك هو جوهر التحدي الثقافي الذي يجب أن نهتم به اهتماماً بالغا.

- أولويّة الثقافي: لماذا؟

لا يحتاج المرء إلى البحث عن حجج وأدلة تبين له تقصير الأمّة الإسلاميّة في أداء رسالتها في كل المستويات السياسيّة والاقتصاديّة والفكريّة، فواقع الأمة يعبّر عن ذلك بوضوح تام، ولا أحد يستطيع أن يزعم عكس ذلك، إلاّ أن السؤال الذي لا زال يرهق الجميع هو: من أين نبدأ إصلاح وضعنا ضمن الشروط العالمية الراهنة؟ ولا نبالغ إذا قلنا إن كل الإصلاحات السياسيّة - أو بالأحرى محاولات الإصلاح - قد انتهت إلى إيجاد حالة من التوتر القصوى إن لم نقل القطيعة بين الدولة والمجتمع في العالم الإسلامي، وأدت في النهاية إلى توسيع نفوذ الدولة وهيمنتها على المجتمع هيمنة كاملة. ولاشك أن ذلك قد أدّى بدوره إلى تعطيل حركية المجتمع واستتباع كل مؤسساته للدولة.

وفي مثل هذا الواقع يصبح الحديث عن مواجهة العولمة في شموليتها فضلاً عن الاستجابة الفعلية للتحدّي الثقافي أمراً غير ممكن ولا يتجاوز مستوى الشعار. ولذلك فإنّ الخطوة الأولى تكمن في الإجابة التي يمكن أن نقدّمها عن سؤال: من أين نبدأ؟

السياسة والاقتصاد والاجتماع والتربية، كل هذه المجالات في حاجة إلى إصلاح جذري، لا جدال في ذلك. ولكن ما المجال الذي تتوقف على إصلاحه بقية الإصلاحات الأخرى؟ يجب التنبيه هنا إلى أن الرغبة في البحث عن حلّ سريع رغبةٌ مشروعة، ولكن يجب الاعتراف أيضاً بأن كل الحلول السريعة التي جرّبناها قد أدت في النهاية إلى تعميق الأزمة واستفحال أمرها حتى اتسع الخرق على الراتق كما يقال. وعليه فإنّه ليس بالضرورة أن الإجابة التي سنقدمها ستكون لها نتائج إيجابية آنية، ولكن بالتأكيد سيكون لها الفضل في وضع حجر الأساس الذي يكون سبباً في وضع حدٍّ لحالة الانتكاس والاستقالة الحضاريّة الكاملة.

نعتقد أن معالجة المشكل الثقافي وبالتالي التربوي هي المسألة الأساسيّة التي يجب أن

تتضافر الجهود لإنجاحها. فالنواة الأساسيّة في كل مشروع إصلاحي هي: الفرد نفسه. وما لم يوجد الفرد المتحرر نفسيّاً وعقليّاً من كل القيود (الشريعة: مجموعة من الضوابط والحوافز وليست قيوداً بأي حال من الأحوال)، فإننا سنبقى ندور في حلقة مفرغة، نرفع شعارات الثورة ثم تكون النتيجة تراكم مستمر لحالات الإخفاق المولّدة بدورها لحالة من الإحباط والسيولة القاتلة. ولاشك أن مشاريع مثل مشروع العولمة ستجد تقبلاً في هذا الواقع المريض، ولاشك كذلك أن سياسة الاختراق الثقافي وتفتيت الهوية ستلقى نجاحاً محققاً، مرسخة بذلك وهم الفردية (النجاة الفرديّة) ووهم الخيار الشخصي (الحرّية) ووهم الحياد (التحلل من الالتزام) ووهم الحتميّة الاجتماعيّة (الفوارق الاجتماعيّة وعدم تكافؤ القوى العالميّة يرد إلى = فوارق طبيعيّة). وعندها لا نعجب من السلبيّة وعدم المسؤولية التي تتصف بها المؤسسات الاجتماعيّة والمنظمات السياسيّة والجمعيات الإنسانيّة. فإصلاح الفرد إذاً أولوية الأولويات في عملية الإصلاح.

وإذا سلمنا بأن التحدي الثقافي هو التحدي الأساسي وأن إصلاح السياسات التربويّة هو جوهر هذا التحدي إذا أردنا أن نوجد هذا النوع من الأفراد الذي تقوم عليه وتقوم به عملية إعادة تفعيل عوامل الفعل في الأمة. فإن السؤال الذي يجب يناقش الآن يتعلق بكيفية إصلاح الفرد. ما الاستراتيجيّة التي يجب اتباعها؟ والإجابة عن هذا السؤال تستدعي منا التوقف عند شخصية مسلم اليوم وعقله، رصداً للعوائق وتحليلاً للكوابح التي تمنعه من التعبير عن ذاته.

ـ عوائق التفكير الحر

إنّه بقدر ما تتقلص المساحة الفاصلة بين "الخطاب الخاص" (حديث الذّات لنفسها) و"الخطاب العام" (حديث الذّات للآخرين) يحقق الفرد ذاته، فيتوفر بذلك على الحد الأدنى من التوازن بينه وبين نفسه وبينه وبين الآخرين. هذا التوازن نزعم أنّه أهم شرط يجب أن يتحقق حتى يمكن أن نتحدث عن إمكانية الإبداع الفكري، وعليه فإن المؤسسات العلميّة تنجح في إيجاد فرد جديد إذا استطاعت أن تتحول من تأميم الأسئلة والأجوبة إلى تأمين شروط التفكير الحر وشروط التعبير عنه. فهل الفرد الذي نتوجه إليه بالخطاب فرد يتوفر على هذا الحد الأدنى من الحرية؟

إن الخبرة الأساسية للفرد المسلم هي الخبرة المتمثلة في خنق الأسئلة، أي أنّه يمارس الإرهاب الفكري على نفسه وهو في نظرنا أشد من أنواع الإرهاب التي يمكن أن تمارس عليه من الخارج لأن الثانية قد تبعث في الإنسان روح التحدّي والمقاومة، أمّا الأولى فإنّها تنتج عنده نوعاً من الراحة والطمأنينة الموهومة تظهر نتائجها في الاستقالة والسيولة العامة للأفراد والمجموعات والاحتماء بالذّات التاريخيّة. ويبدو هذا الإرهاب الذّاتي وكأنّه عمليّة إراديّة يقدم عليها الفرد فيعمد إلى اعتقال الأسئلة التي تعتمل في نفسه فيقوم تقريباً بما يقوم به وزراء الدّاخليّة في البلدان المتخلّفة حضاريّا، فيخنق الأسئلة الجريئة كما تخنق الأصوات الحرة. ويتم ذلك تحت قاعدة "خاطب الناس بما يفهمون"، ولكن من أجل هدف مغاير تماماً للهدف الذي من أجله وضعت هذه القاعدة. لقد وضعت هذه القاعدة أصلاً من أجل توفير الظروف اللاّزمة لإيصال فكرة ما إلى من يجهلها أو يختلف معها أو يعاديها، ولم توضع لكي توظف كما توظف اليوم من أجل الحفاظ على مصالح ومواقع خاصّة وضيّقة.

لقد أدت هذه الحالة التي عليها الفرد المسلم في تقديرنا (مع عوامل أخرى عديدة) إلى إيجاد نمط من الوعي الزائف يتميّز بالمعيش غير المفكر فيه والمفكر فيه غير المعيش واللامفكر فيه أصلاً. فهل يستطيع عقل تتعايش فيه كل هذه المتناقضات ـ فضلاً عن حالة الخوف والرعب المصاحبة ـ أن يحقق ما نسمّيه عادة بالفكر المستقل والاجتهاد المبدع؟ إن عقلاً مثل هذا لا يتساءل ولا ينتج وإنما يستهلك، يستهلك الماضي في ظاهر بنائه النفسي والفكري، ويستهلك الحاضر حقيقة في مظاهر حياته ويكون حاله كالمنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى. تلك هي الصفات العامة التي تميز بها مسلم اليوم، وقد يفهم من هذا الكلام دعوة إلى الثورة على الماضي وعلى الحاضر والانفلات الكلّي منهما، لا على أنها دعوة إلى الرشد. لا أحد يجادل في أهمية التعلق بالماضي ـ خاصّة إذا كان هذا الماضي محل فخر واعتزاز لأمّة من الأمم ـ ولكن التعلق بالماضي يصبح لا محالة عاملاً من عوامل التقليد، والتقليد هنا نأخذه بمعنى الاكتمال المعرفي الموهوم والتوقف عن الإنتاج والإبداع بدعوى أن ليس في الإمكان أبدع مما كان ـ إذا أصبح هو المتحكم في منهجية تفكيرنا، فلا نسمح إلاّ بإثارة الأسئلة التي أثيرت ولا نقبل من الأجوبة إلاّ ما كان قد قيل وبذلك نضع للعقل حدوداً لا

يتجاوزها ونضع له منهجيّة تحوله إلى مجرد مفسّر لأقوال السابقين. ذلك هو المعنى الحقيقي لاستقالة العقل الإسلامي. هذا النوع من العقل لا تفيده العودة إلى التراث ولا يستطيع أن ينظر فيه بعمق لأنه انطلق مكبّلاً، وبالتالي سيعود محمّلاً بسلبيات أخرى عديدة. سيعود خائفاً وسلبيّاً لأنّه لم يرَ في التراث إلاّ ما رأى في نفسه، ولن ينفعه أيضاً التعرف على ما أنتجته الإنسانيّة في المرحلة المعاصرة فسيعود إلينا محمّلاً بالبضائع الاستهلاكيّة، ذلك أن الخبرة الأساسية التي اكتسبها خبرة استهلاكيّة وليست خبرة إنتاجيّة.

ـ سبل العلاج:

إذاً ما السبيل إلى إصلاحه؟ إصلاح الفرد المسلم في تقديرنا يتم على مستويين:

١ـ إعادة الثقة إلى نفسه بنفسه أولاً، نعم لقد نجحت الصحوة الإسلاميّة في تحقيق ما يمكن تسميته بالحصانة السلبيّة حيث أصبح المسلم معتزّاً بدينه ومعتزّاً بتاريخه وقليل الانبهار بالغرب الاستهلاكي على الأقل في المستوى النظري، إلاّ أنّ هذا الأمر لا يساعد المسلم على أن يكون فاعلاً وصاحب إرادة حرّة وواعياً بالتحديات التي تواجهه وبكيفية مواجهتها. وهذا النوع من الحصانة السلبية ينتج إمّا نفسية مندفعة لا تقدر عواقب ما تقدم عليه أو نفسية منكمشة تعيش في عالمها الخاص ولا يهمّها ما يحدث في الواقع.

وتحتاج هذه القاعدة من الحصانة السلبيّة إلى إضافة نوعية تحولها من السلب إلى الإيجاب، وتتمثل هذه الإضافة النوعيّة في امتلاك ملكة النقد. نقد الماضي، يعود إليه متسلحاً بالتوجيه القرآني فيحرره من كل المعوقات التي تمنعه من التفكير الحرّ وينقي بنيته الثقافية من كل ما تراكم عليها وحولها من ثقافة الاستعباد المنحرفة، ويعود أيضاً إلى الفكر الإنساني المعاصر، فيتعامل معه بهذه الروح النقديّة فيفك أسره من مقدمات الفلسفة الماديّة ويعيد إليه قداسة سلبت منه كما يقول ـ بحق ـ مالك بن نبي.

٢ـ إصلاح منهجية تفكيره وبالتالي إصلاح أداة تفكيره الأساسية وهذا يعني أولاً أن يتسلح بالمعرفة التوحيديّة التي تجمع بين عالم الغيب وعالم الشهادة فيصبح التحصيل العلمي في العلوم الصحيحة والعلوم الإنسانيّة لا يقل أجراً وثواباً عن تحصيل العلوم المتعارف عليها بالعلوم الدينية. وسيفهم حينها أن "العلمانيّة الدينيّة" التي تفرّق بين

العلوم المدنية والعلوم الشرعيّة لا تقل خطراً عن العلمانيّة اللادينية، فكلاهما يؤدي إلى عملية انشطار المعرفة وبالتالي انشطار الوعي. ولابدّ من الإشارة هنا إلى أن التحصيل العلمي ليس جمعاً لمعلومات ومعطيات وليس اكتساباً لخبرة مهنية، ولكنه أساساً امتلاك منهجية في التفكير، لأن المعلومات والمعارف متغيرة بتغير الخبرات الإنسانيّة.

إن العقل الإسلامي تستقطبه حالات من المتقابلات والثنائيات الحديث في مقابل المعاصر، والتقليد في مقابل التجديد، والدين في مقابل الحياة، ويحكمه منهج التصنيف التعصبي فالآخر لا وجود له، فإما أن يكون موافقاً ويجب أن يكون التوافق كاملاً وبالتالي ليس هناك معنى لوجوده، وإما أن يكون مخالفاً وبالتالي معادياً يجب إخراجه من دائرة الفعل والتوجيه فيصبح وجوده عدماً.

هذه التقابليّة لا تولّد إلاّ العداء والتنافي، في حين أن الحقيقة موزعة عند هؤلاء جميعاً، ويجب على المرء أن يتسلح بعقلية قادرة على التفكيك والتركيب وتلمس أوجه الصواب واستبعاد أوجه الخطأ من الجميع. فالحقيقة النظريّة ليست حقيقة تقنية تراكميّة، كل خطوة جديدة تكون بالضرورة تجاوزاً للتي سبقتها وإنما نحتاج دوماً إلى العود على بدء وتقليب الأمر على كل وجوهه.

سيتبادر إلى ذهن القارئ سؤال في غاية المشروعية نحتاج إلى التوقف عنده قليلاً. هل نستطيع أن نحقق مثل هذا المشروع التربوي / الثقافي في ظل مجتمعات فقدت كل مقومات وجودها بفعل تسلط الدّولة وهيمنتها؟

لا أحد يجادل في غياب الحدّ الأدنى من المقومات التي يمكن أن نؤسس عليها مثل هذا المشروع، ولا أحد يجادل في هيمنة الدولة على المجتمع، تلك الهيمنة التي تزداد كل يوم نفوذاً واتساعاً؛ ولكن يجب علينا أن نتساءل عن أسباب هذه الحالة التي وصلنا إليها.

إن أسباب تخلف مجتمعاتنا كثيرة ومتراكمة، ولا نرى فائدة من التعرض لها فضلاً عن تفصيلها، فذلك أمرٌ غير ممكن في هذا المقام. ولكن نودّ أن نتوقف عند بعض الحقائق التي نزعم أنّها مشتركة بين مثقفينا ومفكرينا على اختلاف انتماءاتهم الفكرية بوصفها مقدمة نقدّر أنها ضروريّة للإجابة عن السؤال المثار.

الحقيقة الأولى: هناك حرص غربي ـ تعددت مظاهره وتنوعت وسائله ـ على إبقاء

العالم الإسلامي في حالة من التبعية الكاملة على كل المستويات حتى يصل إلى نقطة الفناء الحضاري، وقد استُخدِمت لتحقيق ذلك وسائل عدة كان أكثر أشكالها بروزاً للعيان الاستعمار المباشرة ولاشك أنّه الأسلوب ـ ولأنه ليس مستبطناً ــ الأقل خطراً من التبعية الاقتصاديّة والثقافيّة ويتم كل ذلك ضمن رؤية تقسم العالم إلى قسمين: قسم ينتج، وقسم يستهلك.. قسم ينتج كل شيء بدءاً من الوسائل الماديّة الاستهلاكيّة إلى القيم الأخلاقيّة، وقسم يراد منه أن يستهلك أيضاً كل شيء. وللحفاظ على هذا النوع من التقسيم الذي يبدو لنا منطقيّاً مع الفكرة الفلسفيّة التي قامت عليها الحضارة الغربيّة الماديّة والتي تقضي بأن البقاء للأقوى، أقيمت حكومات مطلوب منها رعاية منابع الاستتباع، وتَمَّ اقناعها بأن شرط وجودها واستمرارها هو الحفاظ على مصالح القوى الكبرى.

الحقيقة الثانية: أن القوى الكبرى تعلم يقيناً أن هذه الأنظمة وإن فقدت الشرعية فإنها لم تعدم إحساساً وطنياً ما وشعوراً بالانتماء إلى أمة كانت مركز العالم في مرحلة من مراحل التاريخ. فقد تحدثها نفسها باستثمار إمكانات بلدانها لتحقيق الحد الأدنى من التفوق الاقتصادي والعسكري، وهذا من شأنه أن يحدث اضطراباً في القسمة التي ارتأوها وبالتالي فإنّه من الضروري أن يظل الحريق مشتعلاً بين هذه الأنظمة ومجتمعاتها فتستثمر إمكاناتها الاقتصاديّة في التحوط الأمني، المهم أن يظل الحريق مشتعلاً ولا تهم "اليافطة": ليبرالية يسارية أو إسلامية كانت. وكلما تعمقت القطعية بين الدولة والمجتمع وأصبح العنف هو اللغة الوحيدة المتبادلة ازدادت الدولة ارتباطاً بالخارج.

الحقيقة الثالثة: أصبحت هذه الأنظمة نتيجة لذلك تعيش حالة خوف مستمر من المجتمع، وأصبح همها ضمان الاستمرار في السلطة والمحافظة على مصالحها حتى وإن كانت ضريبة ذلك التضحية بالمجتمع كله.

الحقيقة الرابعة: في مثل هذه الأوضاع يصبح الحديث عن الديمقراطيّة وإمكانية تداول السلطة وكذلك عن حريّة التعبير نوعاً من العبث، ويصبح الحديث عن تمكين المشروع الثقافي وإيجاد الفرد الحر "طوباوية" مفرطة، والحقيقة أن التجارب التي عاشتها مجتمعاتنا تفيد بأن أقصى ما قامت به المعارضة التي وصلت إلى السلطة هو

أنّها أعادت إنتاج الأزمة.

وتنتج عن ذلك مفارقة عجيبة كثيراً ما أعمت المغفّلين وشوشت على النابهين، وهي أن الغرب الذي يؤيد بقوة الأنظمة الديكتاتوريّة ما دامت قادرة على أداء مهمتها يستقبل ضحاياها بحفاوة كبيرة ويتصدّق عليهم ببعض الحقوق جعلها الحرمان في أعينهم كبيرة، فيعمّق كراهيتهم لتلك الأنظمة، ويحبّب لهم المقام عنده، فيتحول ضحايا القمع إلى ضحايا للسيولة المادية.

ولا شك أن الموقف الغربي إذا نظرنا إليه في ضوء الفلسفة التي قام عليها يبدو طبيعيّاً إلى حدّ كبير، فلا يمكن أن ننتظر من الغرب توزيعاً عادلاً للثروة وللمعرفة فسيادته رهينة باستمرار ضعف الآخرين، وذلك هو جوهر الحرص الذي سبق أن تعرضنا له. وبالتالي لا نأمل تغيّراً في موقفه إلاّ إذا تغيرت شروط الحفاظ على مصالحه. أمّا الأنظمة التي تحكم مجتمعاتنا فإن الأمر يختلف معها. النظام السياسي مهما كان تابعاً فهو جزء من المعادلات الداخليّة، والشرط الأول لإيجاد حالة من الوفاق الاجتماعي والاستقرار السياسي هو إطفاء نار الحريق بين الدولة والمجتمع ونبذ أساليب العنف المادّي المتبادلة والقضاء على عقلية التنافي والسماح بحرية التفكير للجميع، تلك هي شروط المواجهة الإيجابيّة للعولمة التي تتمثل في شعور الفرد بأن تمسكه بثقافته ليس نابعاً من كونها تمثل لا شعوره الثقافي، ولكن لأنّها تحقق له حرّيته وكرامته. ولا يخاف عندها من الاختراق وإن كانت الوسائل الماديّة غير متكافئة. وهكذا فإنّ المواجهة السلبية المتمثلة في رفض العولمة والانكفاء على الذات، وكذلك القول بأن الانخراط فيها هو الحل الوحيد الممكن، كلاهما سيؤدي بالضرورة إلى الانتحار الثقافي الفعلي.